الاقتصاد الجزائري: بين طموح الانضمام إلى تجمع "بريكس" ودلالات الإخفاق

The Algerian economy: Between the ambition of joining « BRICS » and the indications of failure

أسماء سي علي*
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف –الجزائر
a.siali@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/25 تاريخ القبول: 2025/02/24

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خلفيات إخفاق الجزائر في الانضمام إلى تجمع القوى الصاعدة "**BRICS**" ودلالاته، ذلك أن معطيات الاقتصاد الجزائري لم تكن كافية لترجيح الكفة لصالح طلب الجزائر، في ظل عدم توفر المؤهلات الاقتصادية اللازمة لإقناع الدول المؤسسة للتجمع بمصلحتها في ضم الجزائر إليها. غير أنه قراءتنا لأسباب رفض دول "**BRICS**" انضمام الجزائر إليها تؤكد بأن المسألة لا ترتبط بالجوانب الاقتصادية فقط، لأن الأمر يرتبط أيضا بخيارات الدول المؤسسة والقائمة أساسا على اعتبارات سياسية.

الكلمات المفتاحية: **بريكس؛ قوى صاعدة؛ اقتصاديات ناشئة؛ نمو مستدام؛ اقتصاد جزائري؛**

Abstract

This study aims to shed light on the backgrounds of Algeria's failure to join the grouping of emerging powers BRICS and it's indications, knowing that the Algerian economy's data were not sufficient and convincing enough to tip the balance in favour of the Algerian request, in the absence of necessary economic qualifications to convince the BRICS founding members to grant full membership to Algeria. However, as we analysed the reasons why BRICS countries rejected Algeria's membership, it's absolutely confirmed that it's also related to these founding states options and preferences based on political considerations.

Keywords: **BRICS; Emerging powers; Emerging economies; Sustainable growth; Algerian economy;**

* المؤلف المرسل: أسماء سي علي، الإيميل: a.siali@univ-chlef.dz

مقدمة:

يجمع العديد من المفكرين على أن الدول الصاعدة أصبحت تشكل مركز ثقل النظام العالمي، الذي يشهد منذ نهاية الحرب الباردة تحولا اقتصاديا هاما، حيث انتقل مركز القوة من الغرب إلى الشرق، في ظل صعود اقتصادات ناشئة كانت إلى وقت قريب تحقق معدلات نمو متدنية، لتتحول إلى دول تحسن توظيف مواردها لإنعاش قطاعات اقتصادية مختلفة لديها، تعرف هذه الدول باسم "**القوى الصاعدة**"، ويعتبر تجمع "**بريكس / BRICS**" مثالا على ذلك.

يعد تجمع القوى الصاعدة "**بريكس**" ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي تستحق الدراسة والمتابعة، فعلى مر السنين، برز هذا التكتل كمجموعة مهمة للغاية بالنظر لعدة جوانب اقتصادية ومعلمات ديموغرافية، حيث يتكون هذا التجمع من اقتصاديات دول هي الأسرع نموا في العالم، يمثلون ما يربو عن ثلاثة ملايير شخص، إذ من المتوقع مستقبلا أن يكون لهذا التجمع تأثير هائل على الصعيد الدولي لتشكيل حركية اقتصادية وسياسية مشهودة، وهذا استنادا لحصته المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمبادلات التجارية واتجاهات السكان النشطين اقتصاديا.

يؤسس هذا التكتل لنظام دولي متعدد الأقطاب مواز ومنافس للنظام الحالي أحادي القطبية، حيث يؤكد قادة دول "**بريكس**" بأن هدف المجموعة ليس الهيمنة بوضع نظام يحل محل المنظومة المالية الحالية، ولكن الهدف هو بناء نظام اقتصادي متوازن وأكثر عدالة، أي أن "**بريكس**" محاولة لإيجاد توازن مضاد لاتفاقية بريتن وودز، إذ منحت دول المجموعة صوتا للدول النامية خاصة، والتي لم تعد راضية عن المؤسسات الغربية، وفي هذا الإطار أعرب الاقتصادي **(Jim O'neill)** عن اعتقاده بأن العالم لن يستمر في "الخضوع إلى الأمركة".

ويمكن إدراك الأهمية المتزايدة لمجموعة "**بريكس**" من خلال استعداد دولها للعب دور أكبر في السوق الدولية، وذلك من خلال عدد من المبادرات الهادفة لتوسيع التجمع دعما لقدرته التنافسية العالمية، عبر ضم دول جديدة. كما أن العديد من الدول الأخرى وضعت الانضمام إلى تجمع "**بريكس**" هدفا استراتيجيا لها، والجزائر واحدة منها، بعدما أبدت اهتمامها الشديد بذلك، إذ تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة، قصد السماح لها بالانتقال من التوجيه والتبعية إلى المشاركة في إعادة تشكيل النظام العالمي من خلال لعب دور فعال داخل هذا التكتل.

لطالما كان ينظر إلى أن مساعي الجزائر الانضمام إلى تجمع دول "**بريكس**" يعد خيارا استراتيجيا، بالنظر لثقل تركيبة "**بريكس**"، وتأثيرها الواضح _الاقتصادي والجيو سياسي_ على الصعيد العالمي، غير أن مخرجات القمة الخامسة عشرة للتجمع المنعقدة شهر أوت 2023 بجوهانسبرغ في جنوب إفريقيا فصلت في مسار الانضمام، وأعلنت بعد المناقشة والدراسة عن توسيع عضوية التجمع بضم ست دول جديدة، سقط اسم الجزائر منها، إذ يبدو أنها لم تستوف جملة من المطالب والشروط، في وقت كانت الجزائر تراهن على موقعها الجيو استراتيجي ومواردها الطبيعية وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية بها في السنوات الأخيرة، فضلا عن علاقاتها المميزة مع عدد من دول "**بريكس**".

في هذه الورقة البحثية سنبحث في خلفيات الإخفاق ونحاول قراءة أسباب الرفض، إذ نطرح بناء على ما سبق السؤال التالي: **ما دلالات إخفاق الجزائر في الانضمام إلى تجمع القوى الصاعدة "BRICS"؟**

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو تجمع "**بريكس**"؟ وما هي أهدافه؟
2. لماذا تسعى الجزائر وغيرها من الدول للانضمام إلى تجمع "**بريكس**"؟
3. لماذا فشلت رهانات الجزائر في الانضمام إلى تجمع "**بريكس**"؟ وماهي العقبات التي واجهت انضمام الجزائر إلى هذا التجمع؟

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **مقاربة مفاهيمية للقوة الصاعدة "BRICS".**
- **مكانة تجمع دول "BRICS" في الاقتصاد العالمي.**
- **دلالات إخفاق الجزائر في الانضمام إلى تجمع دول "BRICS".**

1. مقاربة مفاهيمية للقوة الصاعدة "BRICS"

مع بداية الألفية الثالثة ظهرت إلى الواجهة دول تعاظم دورها السياسي وثقلها الاقتصادي كفاعل رئيسي في النظام الاقتصادي العالمي، وكقوى اقتصادية صاعدة يمكن أن تلعب دورا أكبر في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية، بل وتتفوق على اقتصادات الدول المتقدمة، فيما يتعلق بآدائها الاقتصادي وحضورها الإقليمي والدولي. ويعتبر تجمع دول "**بريكس**" أبرز هذه النماذج، والتي بات دورها السياسي والاقتصادي يتصاعد يوما بعد يوم.

1.1 تجمع دول "بريكس": أصل الكلمة وخلفيات التشكيل:

مجموعة "**بريكس BRICS**" هي تجمع دولي مستقل حديث العهد نسبيا، تأسس عام 2006، يجمع بين أربع قوى صاعدة هي البرازيل (**B**)، روسيا (**R**)، الهند (**I**) والصين (**C**)، أطلق عليها حينئذ مجموعة دول **BRIC**، وهي ترمز إلى الأحرف الأولى لأسماء الدول الأربعة المؤسسة له وفق الترتيب المذكور.

وبالعودة إلى ما سبق هذه التركيبة، فقد كانت في البداية تضم ثلاث دول هي: روسيا، الهند والصين، وعرفت هذه المجموعة باسم **RIC**، ثم انضمت إليها البرازيل وأصبحت تعرف باسم **BRIC** (حاجم و عبد الحميد، 2016، صفحة 5). لتنضم إليها دولة جنوب إفريقيا في ديسمبر 2010، وأصبحت تعرف باسم (**BRICS**)، اختصارا للأحرف الأولى باللغة الإنجليزية للدول الخمس المشكلة للتجمع.

وبذلك اعتمد مصطلح **BRICS**، وهو مصطلح إنجليزي مقابله باللغة الفرنسية **BRICA**، ويسمى أيضا (**R–5**) إشارة إلى أسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف الـ **R**، وهي: الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرنميني الصيني، الراند الجنوب إفريقي (عبد المنعم، 2020، صفحة 160).

وبذلك تتشكل دول مجموعة "**بريكس**" من دول نامية توصف بأنها قوى صاعدة صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، تتمتع بعضوية دول مجموعة العشرين، تنافس دول مجموعة السبع الصناعية التي تضم: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان، من شأنها تدعيم التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بينها لتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، في ظل صعود الاقتصادات الأسيوية والإفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

وفي إطار تشكيل مجموعة "**بريكس**"، نشر الاقتصادي (**Jim O'neill**) رئيس (**Goldman Sachs**) أحد أكبر البنوك التجارية في العالم، تقريرا حول الاقتصاد العالمي في 20 نوفمبر 2001، تحت عنوان: (**العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد الاقتصادية/The world needs better economic BRICs**)، في هذا التقرير تلاعب (**O'neill**) بكلمة **BRIC** الشبيهة بكلمة **BRICK**، والتي تعني باللغة الإنجليزية "طوبة القرميد"، ومن ثم فإن أول من استعمل تعبير **BRIC** هو (**Jim O'neill**)، وهذا نتيجة توقعاته بالنمو

الهائل والمذهل والتطور السريع والمحتمل للنمو الذي يمكن أن تحققه كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند في المستقبل. (بلعربي، 2021، صفحة 106، 107)

استند (**Jim O'neill**) على تأثير البعد السكاني على الآداء الاقتصادي، وخلص إلى أنه إذا زادت دول **BRIC** من إنتاجيتها ستصبح عملاقة اقتصاديا بسبب حجم أسواقها المحلية ونمو التجارة العالمية في ظل العولمة، وتوقع وفقا لحساباته إمكانية أن يكون الناتج المحلي الإجمالي المشترك لهذه الدول الأربعة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة السبع بحلول عام 2037 (حسين، 2021، صفحة 369). ويشير هذا الطرح إلى توقع انتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي من مجموعة دول السبع إلى تجمع **BRIC** الصاعد.

إن ظهور مجموعة "**بريكس**" بين الأطراف المهمة على الساحة الدولية يعد من أبرز الأحداث في التاريخ الاقتصادي الحديث. وكان صعود هذين اللاعبين الاقتصاديين الجدد _الصين والهند في المقدمة_ سببا في إحداث تغييرات عميقة في بنية النظام العالمي الذي أسسته دول الشمال وسيطرت عليه منذ القرن العشرين. وفي مجال الحوكمة المالية والاقتصادية والبيئية العالمية، تمكنت دول "**بريكس**" من تحسين دورها وتأثيرها بشكل فعال، مثل مجموعة العشرين. (SALI OU TOURÉ, 2013, p. 23)

والواقع أن تجمع "**بريكس**" يختلف عن بقية أشكال التجمعات والمنظمات التي عرفتها الساحة الدولية من قبل بشكل كبير، حيث لا يوجد رابط معين بين الدول الخمس الأعضاء سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو غيره، ولم يأخذ بعد طابع منظمة لافتقاره لهياكل تنظيمية ومؤسساتية، ولارتباطه بموازين القوى في العالم المالي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، لكنه يتمتع بمؤهلات اقتصادية ومالية وكثافة سكانية ووزن سياسي في المشهد الجيو اقتصادي العالمي، والتأثير على هيكلة سلطة القرار داخل صندوق النقد الدولي، قد يكون المحور البديل للتعاون الدولي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية. (شحماط، 2017، صفحة 54)

2.1 كرونولوجيا نشأة تجمع "بريكس" وتطوره:

في شهر سبتمبر 2006، وعلى هامش أعمال الدورة الحادية والستين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند،

للتفاوض بشأن تأسيس مجموعة "**بريكس**"، حيث رفعت الدول الأربع الصاعدة التحدي لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وفق خطة عمل موحدة.

وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل، روسيا، الهند والصين. وفي 16 ماي 2008 استضافت **(Yekaterinburg)** اجتماع وزراء خارجية دول "**بريكس**" بمبادرة من روسيا، حيث صدر عن هذا الاجتماع بيان مشترك يعكس المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية (معلم، 2021_ 2022، صفحة 93 (بتصرف)). لتبدأ سلسلة من القمم واللقاءات بين أعضاء التجمع. حيث يعقد تجمع "**بريكس**" بشكل دوري ومنتظم قمما سنوية عادية لإدارة شؤونه، يتم خلالها التنسيق والتشاور بين أعضائه، بالشكل الذي يضمن التواصل المستمر بينهم، لمناقشة القضايا السياسية، الاقتصادية والمالية العالمية ذات الاهتمام المشترك، والخروج بقرارات تحظى بالتوافق العام داخل التجمع، وهو ما عزز حضوره كتجمع اقتصادي مؤثر ومركز ثقل للاقتصاد العالمي. الجدول التالي يستعرض قمم "**البريكس**":

جدول رقم 1: قمم "البريكس" منذ التأسيس

القمة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	أهم المخرجات
القمة الأولى	مدينة **يكاترينبورغ (Yekaterinburg)** بروسيا	16 جوان 2009	الالتزام بتعزيز إصلاح المؤسسات المالية الدولية، والدعوة لتحسين بيئة التجارة والاستثمار الدولية، وحث المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظام التجاري متعدد الأطراف والحد من الحمائية التجارية.
القمة الثانية	مدينة **برازيليا (Brasilia)** بالبرازيل	15 أفريل 2010	الدعوة إلى ضرورة إصلاح قوة التصويت لصالح اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وبحث جدوى التعاون النقدي، بما في ذلك ترتيبات التسوية التجارية بالعملة المحلية بين بلدان "**البريك**".
القمة الثالثة	مدينة **سانيا (Sanya)** بالصين	14 أفريل 2011	انضمت جنوب إفريقيا إلى أعضاء تجمع "**BRIC**"، وأصبح يعرف بـ "**BRICS**". تناولت القمة قضايا التمويل والأمن الغذائي واستخدام الطاقة ومكافحة الفقر والتغير المناخي والتنمية المستدامة وغيرها.
القمة الرابعة	مدينة **نيودلهي (New Delhi)** بالهند	29 مارس 2012	بحث القادة خلال هذه القمة إمكانية إنشاء بنك تنمية جديد لتعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في مجموعة "**بريكس**" وغيرها من الاقتصادات الناشئة والدول النامية.
القمة الخامسة	مدينة **ديربان (Durban)** بجنوب إفريقيا	26 مارس 2013	انفتاح "**بريكس**" على المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في المجموعة، لاسيما الناشئة والنامية، والمنظمات الدولية والإقليمية، مع مناقشة كيفية تعزيز التعاون بين دول "**بريكس**" والقارة الأفريقية.

القمة السادسة	مدينة **فورتاليزا (Fortaleza)** بالبرازيل	15 جويلية 2014	تم الإعلان عن توقيع اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد **(NDB)**، بهدف تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول "**بريكس**" وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية.
القمة السابعة	مدينة **أوفا (Ufa)** بروسيا	9 جويلية 2015	أكدت القمة على دعم التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكة الاقتصادية من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي ومقاومة الحمائية، والحد من المخاطر المحتملة في الأسواق المالية الدولية وتعزيز النمو المستدام.
القمة الثامنة	مدينة **غوا (Goa)** بالهند	15، 16 أكتوبر 2016	تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين دول "**بريكس**" والتعاون في القطاع الصناعي، فضلا عن الالتزام بسد الفجوات الرقمية التكنولوجية خاصة بين البلدان المتقدمة والنامية.
القمة التاسعة	مدينة **شيامن (Xiamen)** بالصين	4 سبتمبر 2017	الاستمرار في معارضة النزعة الحمائية، مع الالتزام بوقف التدابير الحمائية. مع زيادة مساهمة "**بريكس**" في وضع القواعد الضريبية الدولية وتوفير المساعدة التقنية الفعالة والمستدامة للبلدان النامية الأخرى.
القمة العاشرة	مدينة **جوهانسبرغ (Johannesburg)** بجنوب إفريقيا	من 25 إلى 27 جويلية 2018	التأكيد على أهمية تطوير البنية التحتية والتكامل لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتجسيد أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، مع بحث إمكانية إنشاء منتدى سيدات "**بريكس**" وتحالف سيدات "**بريكس**".
القمة الحادية عشرة	مدينة **برازيليا (Brasilia)** بالبرازيل	14 نوفمبر 2019	إنشاء شبكة "**بريكس**" للابتكار **(iBRICS)** واعتماد البنية الجديدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار **(STI)**، وتوقيع مذكرة تفاهم بين وكالات ترويج التجارة والاستثمار في "**بريكس**" **(TIPAs)** وإنشاء تحالف سيدات أعمال "**بريكس**" **(WBA)**
القمة الثانية عشرة	مدينة **موسكو (Moscow)** بروسيا	17 نوفمبر 2020	تم الإعلان عن اعتماد استراتيجية الشراكة الاقتصادية لدول "**بريكس**" للفترة (2021–2025) كمبدأ توجيهي رئيسي لتعزيز تعاون "**بريكس**" في التجارة والاستثمار والتمويل والاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.
القمة الثالثة عشرة	مدينة **نيودلهي (New Delhi)** بالهند	9 سبتمبر 2021	تم الاتفاق على خطة العمل (2021–2024) للتعاون الزراعي، وخطة عمل التعاون في مجال الابتكار (2021–2024)، وتحالف "**بريكس**" من أجل السياحة الخضراء. مع الالتزام بتنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة "**بريكس**" (2021–2025).
القمة الرابعة عشرة	مدينة **بكين (Beijing)** بالصين	23، 24 جوان 2022	التشديد على دور الحوكمة الاقتصادية العالمية في ضمان التنمية المستدامة، والتأكيد على دعم المجموعة لتعزيز مشاركة البلدان الأعضاء، والأسواق

			الناشئة والبلدان النامية في عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي.
القمة الخامسة عشرة	مدينة **جوهانسبرغ (Johannesburg)** بجنوب إفريقيا	22_24 أوت 2023	تم اعتماد وثيقة تتضمن المبادئ المتعلقة بتوسيع المجموعة وقبول أعضاء جدد، من خلال تحديد الإجراءات والآليات التي سيتم اعتمادها للبت في طلبات الترشح لعضوية "**بريكس**".

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير قمم مجموعة "بريكس"، متاحة على الروابط التالية:

- https://brics-ysf.org/sites/default/files
- http://www.brics.utoronto.ca/docs

3.1 أهداف تجمع دول "بريكس":

شكل تجمع "**بريكس**" منذ تأسيسه صوت القوى الصاعدة، حيث تكشف قمم التجمع السنوية عن أهدافه، وتؤكد في كل مرة على الأهداف الرئيسية التالية:

- إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ينهي نظام الأحادية القطبية ويحد من الهيمنة الغربية على المشهد الدولي العام، على اعتبار أن "**بريكس**" تجمع جيو اقتصادي عالمي مؤثر.
- إصلاح هيئة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية في مواجهة التحديات العالمية وكفاءة في تمثيل المجتمع الدولي.
- إصلاح المؤسسات المالية الدولية، والعمل على إيجاد بديل فعال لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة، ومضاعفة قوة تأثير القوى الصاعدة والبلدان النامية في عملية صناعة القرار داخل هذه المؤسسات بما يخدم مصالحها من جهة ثانية.
- إيجاد توازن في العملية الاقتصادية على الصعيد الدولي بين الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة، وإعادة توزيع القوى بينها.
- تحقيق تكامل شامل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بين أعضاء التجمع، ومن صور ذلك تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكامل اقتصادي خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية، وقد أشار الباحث في اقتصاد التنمية بجامعة جوهانسبرغ **(ستيفن جيلد)** في هذا المضمار أن هذا لن يكون الاهتمام الوحيد، لكنه سيكون العملية الهامة في مساعدة الدول نفسها لتحقيق أغراضها الأخرى. (عبد المنعم، 2020، صفحة 163)
- تغيير مركز ثقل ميزان القوة الاقتصادية من الغرب إلى القوى الصاعدة في الشرق.

2. مكانة تجمع دول "BRICS" في الاقتصاد العالمي

تسجل مجموعة "**بريكس**" حضورا لافتا على الصعيد الدولي، إذ تجمعها علاقات نديَّة مع الدول المتقدمة، مقابل علاقات ذات منفعة متبادلة مع دول نامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تمثل صوتها وتعكس مصالحها ووجهات نظرها، حيث تدعو المجموعة دول هذه القارات إلى المشاركة في تشكيل وإدارة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

1.2 عوامل بروز مجموعة "بريكس" كقوة صاعدة:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين برز تجمع "**بريكس**" ككتلة اقتصادية مؤثرة مكونة من خمس قوى صاعدة لها وزنها السياسي وثقلها الاقتصادي في النظام العالمي، تلعب دورا سياسيا واقتصاديا بارزا في المجتمع الدولي، في ظل تغير موازين القوى العالمية لصالح الاقتصادات الناشئة، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية 2008. ومن أهم عوامل بروز مجموعة "**بريكس**" كقوة صاعدة نذكر:

أ. **الأزمة المالية العالمية:** كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي القائم على الأحادية القطبية وضعف مؤسساته المالية الدولية، ما أدى إلى تصاعد أصوات قوى اقتصادية تنادي بضرورة إدخال إصلاحات عميقة على هذه المؤسسات، على رأسها تجمع "**بريكس**"، بالشكل الذي ينهي الهيمنة الغربية على إدارة هذه المؤسسات، خاصة وأن اقتصاديات دول "**بريكس**" كانت مرنة وتمكنت من تجاوز تداعيات الأزمة، وحققت نموا سريعا للنشاط الاقتصادي بها، وأصبحت المحرك الرئيسي لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال فترة الأزمة العالمية، ما جعل الكثير من الاقتصاديين والمراقبين يتنبؤون بالدور الريادي لهذه القوة الصاعدة على الاقتصاد العالمي بحلول 2030، إن هي حافظت على وتيرة نموها، خاصة وأنها تحظى بدعم ومساندة الاقتصادات المتضررة من الأزمة المالية العالمية 2008.

لتكون بذلك الأزمة المالية العالمية 2008 السبب المباشر في انكماش عميق لاقتصادات الدول المتقدمة وبروز قوى صاعدة تمكنت من تخطي ارتداداتها وتجنب مخلفاتها والحد من تأثيراتها السلبية، ما يشير إلى تبادل الأدوار بين الاقتصادات المتقدمة والقوى الصاعدة، والتي لم تتضرر بشكل كبير بالأزمة مقارنة بالدول المتقدمة التي تتعافى ببطء.

إن مكانة القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي اعتمدت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي المتنامي، وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي عام 2008، وما تبع ذلك من تنامي لدور تلك الدول الصاعدة في قيادة التحولات العالمية التالية

لبروز تلك الأزمة المالية العالمية، خصوصا إسهامها في اتخاذ القرار العالمي مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى **G8** إلى مجموعة العشرين **G20** في السيطرة على آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008، وما تلا ذلك من تراجع في آداء اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والتنامي المهم لمكانة وتأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي. (حاجم و عبد الحميد، 2016، صفحة 6)

ب.تراجع آداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية: تثبت نظرية دورة القوة بأن التراجع التدريجي لقوة عظمى واحدة يؤدي إلى ظهور قوى محتملة أخرى، وهذا ما حدث في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (بلعربي، 2021، صفحة 116). إذ انقلبت موازين القوى في الاقتصاد العالمي، فبعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة في ظل نظام القطب الواحد، فقدت الولايات المتحدة مكانتها كقوة اقتصادية مع بداية الألفية الثالثة بسبب سيطرة الخيار العسكري على السياسة الأمريكية، نتيجة انشغالها بالحروب ومواجهة التهديدات الأمنية، وركود اقتصادها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وعدم انحيازها للاقتصاديات الناشئة والدول النامية، مما أثر على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على الاقتصاد العالمي، وبات يقلل من شأنها كقوة عظمى، مما منح الفرصة لرسم معالم نظام عالمي جديد، وأعطى الشرعية لصعود دول "**بريكس**" بشكل سريع وبروزها كقوة اقتصادية منافسة، في محاولة لتشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب، والذي يطلق عليه وصف "**ما بعد أمريكا**".

2.2 مؤشرات قوة اقتصادات دول تجمع "بريكس":

يتكون رأس المال البشري لدول تكتل "**بريكس**" من موارد ضخمة، بما في ذلك عشرات الملايين من الباحثين والعلماء والمتخصصين في جميع مجالات الخبرة التي يمكن تخيلها، وعلاوة على ذلك تمتلك دول "**بريكس**"جزء كبيرا من أثمن الموارد الطبيعية في العالم، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم والذهب والماس، إذ يمكن القول أن مجموعة "**بريكس**" خليط من الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية. (بوعبدلي و بن عزيز، 2023، صفحة 128)

تمتلك دول تجمع "**بريكس**" الخمس عدة مقومات تمكنها من التعاون والتكامل فيما بينها، حيث تبلغ مساحتها الجغرافية 39.743 مليون كم^2، وهي بذلك تغطي ما يقارب 30% من مساحة الكرة الأرضية، موزعة على أربع قارات، مما يعني تنوعا في الموارد الطبيعية والمناخ.

ويبلغ عدد سكانها حوالي 3,26 مليار، ما يمثل أكثر من 40% من سكان العالم _حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2023_، موزعون على دول التجمع الخمس كالآتي: (البرازيل 216.42 مليون شخص، روسيا 143.83 مليون، الهند 1.43 مليار، الصين 1.41 مليار، جنوب إفريقيا 60.41 مليون شخص). وتنعكس هذه المعطيات على قوة العمل وتعكس وفرة اليد العاملة في دول التجمع.

وتجاوز إجمالي الاحتياطي النقدي الأجنبي لدول تجمع "**بريكس**" 3.9 تريليون دولار أمريكي لعام 2022، فيما بلغ حجم التبادل التجاري للسلع وتجارة الخدمات 9.04 تريليون دولار أمريكي. (BRICS : Joint Statistical Publication 2023, pp. 212, 213)

وحسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2023 بلغ إجمالي الناتج المحلي (**GDP**) لدول "**بريكس**" 25.91 تريليون دولار أمريكي موزعة كالآتي: (البرازيل 2.17 تريليون دولار أمريكي، روسيا 2.02 تريليون دولار، الهند 3.55 تريليون دولار، الصين 17.79 تريليون دولار، جنوب إفريقيا 377.78 مليار دولار).

تشكل هذه المعطيات أساس تأثير المجموعة في النظام الاقتصادي العالمي ومرجع ثقلها على الساحة الدولية، وتؤهلها للعب دور محوري في إعادة رسم النظام العالمي الجديد. فقد أفاد تقرير صادر عن شركة الأبحاث الاقتصادية "**Acorn Macro Consulting**" البريطانية بأن مجموعة "**بريكس**" أصبحت تشكل ثقلا اقتصاديا تفوقت من خلاله على الدول السبع الصناعية الكبرى، ذلك أن مساهمة تكتل "**بريكس**" في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من 10.66% عام 1982 إلى 1.32% بنهاية 2023، فيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمجموعة السبع من 50.42% عام 1982 إلى 30.1% بنهاية 2023، ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة بحلول عام 2030.

3.2 أهمية الصعود الاقتصادي لدول تجمع "بريكس":

يبحث تجمع "**بريكس**" بنظرة ثاقبة عن الدول ذات الاقتصادات الصاعدة لكي يتوسع بها ويتمدد ويستثمر إمكاناتها الاقتصادية، وتضاعفت أهمية الصعود الاقتصادي لـ "**بريكس**" بإدراك دول التجمع لأهمية دوره في إصلاح هيكل النسق الاقتصادي العالمي، وتوسيع عملية صنع القرار داخله، مما دفعه إلى محاولة تمثيل أكبر عدد ممكن من الاقتصادات الناشئة والمهمة، وهو ما انعكس في اتجاهه لاستحداث صيغ تضمن تحقيق هدفه المتمثل في استيعاب الدول

المهمة والاقتصادات الواعدة التي لم تنضم بعد إلى فئة الاقتصادات الصاعدة، وأعطت هذه العوامل "**بريكس**" ثقلا ومصداقية كبيرة في التعبير عن مصالح العالم النامي. (حسين، 2021، صفحة 377)

تغيرات كثيرة تلك التي شهدها النظام العالمي الراهن، والذي تحول من نظام القطب الواحد إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. والواقع أن مجموعة دول **BRICS** ليست المجموعة الوحيدة التي تسعى إلى صياغة النظام العالمي الناشئ، فهناك مجموعات مثل مجموعة دول (**IBSA**) التي تضم (الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا)، أو مجموعة (**CIVETS**) التي تضم (كولومبيا، إندونيسيا، فيتنام، مصر، تركيا وجنوب إفريقيا)، ومجموعة دول (**MIST**) والتي تضم (المكسيك، إندونيسيا، كوريا الجنوبية وتركيا)، وجميعها تمثل اقتصاديات الدول الصاعدة التي تعاظمت مواقعها السياسية، فضلا عن دخولها كفاعل رئيسي في معترك التنافس الاقتصادي الدولي، والتي تسعى للاضطلاع بدور بارز في الحوكمة العالمية، بعد أن ارتفع مركز تلك القوى في سلم القوى الدولي، وأصبحت أكثر تأثيرا ونفوذا، ولاسيما بعد استمرار إنجازاتها التنموية وترابطها ومأسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات التي عرفها. (حاجم و عبد الحميد، 2016، صفحة 10، 11)

يتم اعتبار العلاقات بين اقتصادات "**بريكس**" والدول النامية الأخرى بمثابة شؤون متبادلة المنفعة، حيث ينطوي توسع أسواق "**بريكس**" على إمكانات هائلة لمساعدة البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، والتي يمكنها زيادة صادراتها. وفي المقابل، يمكن لدول "**بريكس**" أيضا الاستفادة من التطور السريع للسوق في هذه البلدان النامية لزيادة صادراتها ونموها، كما تعمل اقتصادات مجموعة "**بريكس**" أيضا على زيادة استثماراتها الخارجية مع دول "**بريكس**" الأخرى، على سبيل المثال، تعد الصين أكبر مستثمر في البرازيل للاستثمارات المتبادلة. (Tandon & Bandyopadhyay, June 2013, pp. 8, 9)

وتركز دول تجمع "**بريكس**" جهودها لتغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي وتأسيس نظام مالي دولي جديد أكثر عدلا وتوازنا، بديل عن النظام الحالي القائم على الهيمنة الغربية ويعكس مصالح الدول النامية. ولعل أهم خطوة لتحقيق ذلك كانت عبر إنشاء بنك التنمية الجديد (**NDB**) عام 2014 برأس مال تجاوز 50 مليار دولار، باعتباره هيئة دولية "لحشد الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية وعمليات التنمية المستدامة، إضافة إلى المشاريع الإقليمية العابرة

للحدود في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية" (Valjalo, 2018, p. 98). أي أن بنك التنمية الجديد يعمل على تمويل عمليات التنمية في الاقتصادات الصاعدة، وهذا بعد تأكد الاحتياجات الهائلة لمشاريع البنية التحتية في البلدان النامية والأسواق الناشئة، بدء من دول "**بريكس**" نفسها (Baumann, et al., 2017, p. 114)، دون أن تخضع لسيطرة الدول المتقدمة أو للضغوط السياسية من المؤسسات المالية الممولة من قبلها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وإنما هي جهاز مالي دولي مواز ومنافس إيجابي لمؤسسات تمويل التنمية القائمة، حيث يكمل جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية من أجل التنمية العالمية، ويحقق هدف النمو القوي والمستدام والمتوازن، وهو ما أكدت عليه القمة السادسة لـ "**بريكس**"، وهو ما سيعزز بكل تأكيد عمل وتأثير دول "**بريكس**" على المدى الطويل.

لم يكن هذا البنك جذابا لأعضاء "**بريكس**" فقط، ولكن للدول النامية خارج المجموعة، والتي كانت لها تجارب صعبة مع الشروط المجحفة لبرامج إعادة هيكلة الديون وتدابير التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المستفيدة من القروض.

وقد جاء في مخرجات قمة "**بريكس**" السادسة 2014 أن: بنك التنمية "**بريكس**" هو إشارة قوية فيما يتعلق بمحاولتهم تغيير النظم المالية والنقدية الدولية التي يهيمن عليها الغرب، وبالتالي فإن إنشاء "**بنك بريكس**" هو استجابة مباشرة لإحجام الدول المتقدمة عن إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد عام 2008.(Almeida, 2021, p. 53567)

فقد دفع إنشاء بنك تابع لمجموعة "**بريكس**" سنة 2014 إلى عقد قمة ثنائية بين رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والصين في سبتمبر 2015 بواشنطن، تم الاتفاق خلالها بأن تمضي الولايات المتحدة الأمريكية قدما في حزمة إصلاح صندوق النقد الدولي لعام 2010، ومن نتائج هذه القمة أيضا إدراج إصلاحات صندوق النقد الدولي في مشروع قانون الإنفاق الشامل الذي أقره الكونغرس الأمريكي في منتصف ديسمبر 2015. (بلعربي، 2021، صفحة 114، 115)

إلى جانب بنك التنمية وتعزيزا لإضفاء الطابع المؤسسي لتجمع دول "**بريكس**"، قرر قادة التجمع إنشاء ترتيب احتياطي الطوارئ (**CRA**) بقيمة أولية تبلغ 100 مليار دولار أمريكي، على أن تساهم الصين بمبلغ 41 مليار دولار، بينما تساهم البرازيل وروسيا والهند بمبلغ 18 مليار دولار لكل منها، وجنوب إفريقيا بـ 5 مليار دولار في هذا الترتيب، والذي سيحمي دول "**بريكس**" من ضغوط السيولة قصيرة الأجل وتساعد في تعزيز الاستقرار المالي، وبالتالي لن يبدأ

الترتيب في العمل إلا في أوقات الأزمات، وسيؤدي ذلك إلى تقليل اعتماد أعضاء "**بريكس**" على صندوق النقد الدولي. (Valjalo, 2018, p. 98)

3. دلالات إخفاق الجزائر في الانضمام إلى تجمع دول "BRICS"

منذ تأسيس تجمع "**بريكس**" عام 2009، انضمت دولة واحدة إلى التكتل وهي جنوب إفريقيا، لكن في الفترة الأخيرة تتحرك دول المجموعة لتوسيع عضويتها بضم دول جديدة إليها، في وقت تبدي العديد من الدول رغبتها في الانضمام إليها، والجزائر واحدة منها، بالنظر لما تملكه من موارد طبيعية مهمة وما تسجله من مؤشرات اقتصادية مطمئنة، غير أن سباق الوصول لافتكاك عضوية "**بريكس**" كان محموما، بالنظر لثقل ملفات الدول المرشحة للانضمام، ومعطياتها الاقتصادية والجيوسياسية، وكانت النتيجة بأن لم تحظ الجزائر بإجماع دول "**بريكس**" على انضمامها للتجمع. فلماذا لم توافق الجزائر شروط الانضمام؟

1.3 دوافع ترشح الجزائر لعضوية "بريكس":

في نوفمبر 2022 أعلنت الجزائر عن تقديمها طلبا رسميا للانضمام إلى تجمع "**بريكس**"، باعتباره قوة اقتصادية وسياسية تسعى من خلالها لتعزيز دورها في إعادة تشكيل النظام العالمي، وقد كانت في ذلك مدفوعة بعدة عوامل وظروف شديدة الحساسية، جعلت هذه الخطوة على قدر كبير من الأهمية، نبرزها فيما يلي:

أ. توتر العلاقات الجزائرية الأوروبية: ترتبط الجزائر بالدول الأوروبية عبر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، والتي لم تسفر عن نتائج مقبولة على أرض الواقع. وقبلها ارتبطت الجزائر بأوروبا تاريخيا باعتبارها كانت مستعمرة فرنسية، حيث لم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية يوما طبيعية، ولم تحكمها مبادئ وأعراف الدبلوماسية التقليدية بين الدول. كما أن حمولات الذاكرة التاريخية للجزائريين حيال الفترة الاستعمارية تضغط بقوة عليهم، إضافة إلى مسائل التدخل في شؤونهم الداخلية، وما تعتبره الأوساط السياسية الجزائرية دعما فرنسيا لنشاطات معادية للجزائر من الأراضي الفرنسية، والدعم الفرنسي للمغرب فيما يتعلق بقضية الصحراء، والخلافات في الملفات الإقليمية. والأهم التموقع الجيوسياسي لكل من الدولتين في محورين متعارضين، الروسي الصيني من جهة الجزائر، والأميركي الأوروبي من جهة فرنسا. (كوش، 2023)

كما توترت العلاقات الجزائرية الإسبانية، وتم في 8 جوان 2022 تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون التي تجمع البلدين منذ عشرين عاما، وذلك ردا على التغير الدبلوماسي

لإسبانيا _المحايد تقليديا_ حول قضية الصحراء الغربية، ما أدى إلى شل العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتجميد المبادلات التجارية بينهما، ووقف أي عملية توطين بنكي لإجراء عمليات تجارية مع إسبانيا ودفعها للبحث عن بديل آخر.

ب.تقارب الجزائر مع الصين وروسيا: تعتبر الجزائر أهم شركاء الصين في منطقة المغرب العربي، ففي العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية بشكل هام، حتى أصبحت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المنطقة، وفي الوقت نفسه تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات إلى الجزائر، أين بدأت الصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية بشكل جدي مع الجزائر في سنة 2001، حيث بدأت من خلال عقود الهندسة والبناء، إذ شكلت الشركات الصينية دورا مهما في إنجاز مشاريع البناء والسكن في الجزائر. (كلاع، 2022، صفحة 911)

وتأكيدا على حالة التقارب هذه تم عام 2014 توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين، حيث تراوح حجم المبادلات التجارية بين البلدين على إثرها بين 7_10 مليارات دولار، لتكون بذلك الصين أهم شريك تجاري للجزائر. تعزز هذا التعاون عام 2022 بتوقيع الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل (2022_2026)، والخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الهامة 2022_2024)، والخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق. كما وقع الجانبان عام 2023 عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مختلف المجالات.

كما تعتبر الجزائر أحد أكبر الشركاء الاقتصاديين لروسيا في قارة أفريقيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 3 مليارات دولار وفقا لبيانات عام 2021، وبلغت الصادرات الروسية للجزائر نحو 1.48 مليار دولار، في حين بلغ حجم الصادرات الجزائرية لروسيا نحو 17.3 مليون دولار، فضلا عن التوافق الروسي الجزائري في ملف السوق العالمية للنفط (عسكر، 2023). وتشير آخر الإحصائيات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وروسيا عرف نموًا بنسبة 65% بين شهري جانفي وأفريل 2023 رغم العقوبات المفروضة على روسيا.

من جانب آخر تسعى الجزائر للشراكة مع روسيا لفك ارتباطها مع مشاريع الشراكة الغربية التي تفرض التبعية دون احترام سيادة الدول، وهو ما يؤكد أن مساعي الجزائر للانضمام لتجمع "**بريكس**" عولت على التصويت الصيني والروسي لحجز مقعد لها في هذا التجمع الدولي الهام. (بن الشيخ، 2023، صفحة 185)

ج. المعطيات الجيوسياسية: تستمر الحرب الروسية الأوكرانية منذ فيفري 2022، ويستمر معها موقف الجزائر من هذه الحرب بالحياد، وفي المقابل يستمر توطيد العلاقات الجزائرية الروسية على كافة الأصعدة الاقتصادية، السياسية والعسكرية، وما يؤكد ذلك توقيع صفقة بقيمة 7 مليارات دولار لتوريد أسلحة روسية متطورة إلى الجزائر، وهو ما أقلق الجانب الأمريكي، وأدى إلى تحرك 27 عضوا من الكونغرس في 30 سبتمبر 2022 للمطالبة بفرض عقوبات على الجزائر. عززت هذه الخطوة رغبة الجزائر في الابتعاد عن الهيمنة الغربية والتوجه نحو الشرق للدخول في نظام اقتصادي بديل للدولار واليورو، وذلك عبر الانضمام إلى تكتل "**بريكس**".

2.3 الجزائر في ميزان الدول الست المنضمة حديثا إلى "بريكس": قراءة في أسباب الرفض وخلفيات التعثر:

حتى انعقاد القمة 15 لدول تجمع "**بريكس**" في جوهانسبوغ شهر أوت 2023، لم تكن المجموعة قد وضعت شروطا محددة ومعلنة تفرض وبشكل مباشر لقبول الانضمام، غير أنه يتعين أن تتوفر الدول التي تقدم طلب الانضمام على المعطيات الرئيسية التالية كخطوط عريضة لرفع حظوظها في الفوز بمقعد في عضوية "**بريكس**"، نذكر أهمها فيما يلي:

- توفر البلد المرشح على الاستقرار السياسي والأمني.
- قدرة البلد المرشح على تحقيق معدلات نمو سريعة.
- توفر البلد المرشح على موقع استراتيجي للتجارة والاستثمار.
- الثقل الاقتصادي والسياسي للدولة المرشحة وقدرتها على لعب دور محوري وإقليمي في منطقتها.
- أن تجمع البلد المرشح علاقات ثنائية مع دول "**بريكس**".
- أن يحمل البلد المرشح الأفكار المشتركة نفسها مع دول التجمع الخمس المؤسسة، خاصة ما تعلق بدعم التعددية القطبية والعدالة في العلاقات الدولية.

ورغم حرصها الشديد على الانضمام إلى هذا التحالف، بتسريع الإصلاحات واستثمار 1.5 مليار دولار في بنك التنمية الجديد التابع للمجموعة، تم استبعاد ملف الجزائر ولم يحظ طلبها بالقبول، وفي المقابل وافقت المجموعة على ضم ست دول جديدة إلى التكتل، ويتعلق الأمر بانضمام ثلاث دول عربية هي: مصر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن إيران والدولة الكبرى في أمريكا الجنوبية الأرجنتين، وإثيوبيا التي تعد واحدة

من أكثر الاقتصادات ديناميكية في إفريقيا. وبذلك توسعت قائمة المنظمين لنادي كبرى الاقتصادات الناشئة "**بريكس**" إلى **11** عضوا.

في محاولة للبحث عن أسباب إقصاء الجزائر من الالتحاق بتجمع "**بريكس**"، سنبحث في الشق الاقتصادي عبر مقارنة اقتصاد الجزائر مع اقتصادات الدول الست المنضمة حديثا إلى المجموعة، وهذا بالنسبة لعدد من المؤشرات الاقتصادية كالتالي:

أ. نقص تنوع الاقتصاد الجزائري: لعب نقص تنوع الاقتصاد الوطني دورا رئيسيا في رفض ملف انضمام الجزائر إلى تجمع "**بريكس**"، وذلك لاعتماده أساسا على صادرات الطاقة، خاصة عائدات صادرات البترول والغاز الطبيعي، في وقت تتميز اقتصادات دول تجمع "**بريكس**" بالتنوع بين الصناعة، الزراعة والخدمات. فاعتماد الجزائر بشكل كبير على التبعية للمحروقات من شأنه الحد من مساهمتها في التنوع الاقتصادي للمجموعة ككل. الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015_2023):

الجدول رقم 2: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015_2023)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الصادرات	34.565	29.309	34.569	41.115	35.323	21.932	38.636	65.716	55.554
صادرات المحروقات	33.081	27.918	33.202	38.897	33.244	20.016	34.058	59.738	50.496
الصادرات خارج المحروقات	1.485	1.391	1.367	2.218	2.079	1.916	4.578	5.978	5.058
صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)	95.71	95.25	96.05	94.61	94.11	91.26	88.15	90.90	90.89
الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)	4.29	4.75	3.95	5.39	5.88	8.74	11.85	9.1	9.1

المصدر: (بنك الجزائر، جوان 2024، صفحة 123)

يلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن المحروقات تسيطر على الصادرات الإجمالية للجزائر، حيث حققت معدلا متوسطا لا يقل عن 92% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015_2023)، ويلاحظ من خلال الجدول أن أحسن نسبة حققتها الصادرات خارج

المحروقات كانت عام 2021 حيث شكلت 11,85% فقط من إجمالي الصادرات مرتفعة بنسبة 138.93% مقارنة بعام 2020، حيث انتقلت من 1,916 مليار دولار إلى 4,578 مليار دولار، ولكن هذا التحسن يبقى محتشما قياسا بنسبة صادرات المحروقات التي تجاوزت 88% كأدنى نسبة تسجلها خلال هذه الفترة. وعليه فالملاحظة المسجلة هي أن ارتفاع إجمالي صادرات الجزائر مرده ارتفاع صادرات المحروقات، والذي يرتبط بدوره بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار النفط. وتشير الأرقام إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام خلال عام 2022 في الجزائر بنسبة 20.9% ليصل إلى نحو 1 مليون برميل/يوميا، فيما بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي للجزائر في عام 2022 نحو 49.9 مليار متر مكعب، بحصة بلغت 22.9% من إجمالي الصادرات العربية. علما أن الجزائر تستأثر بالجزء الأكبر _أي بنحو 61.1%_ من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023، صفحة 103، 114)

إن مساعي الجزائر للانضمام إلى عضوية "**بريكس**" ينبغي أن يرافقها السعي للبحث عن حل لعقدة الريع النفطي التي ظلت تلازم الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، ولذلك فإن هدف النهوض بالصادرات خارج المحروقات ينبغي أن يكون أولوية ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي.

ب.تواضع إجمالي الناتج المحلي: يعتبر إجمالي الناتج المحلي عقبة في طريق انضمام الجزائر إلى تجمع "**بريكس**" في ظل تسجيلها قيما متواضعة، حيث بلغ 239.90 مليار دولار عام 2023، مقابل 225.56 مليار دولار عام 2022، وفق بيانات البنك الدولي، بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي لجنوب إفريقيا _أصغر اقتصاد في "**بريكس**"_ عام 2023 نحو 377.78 مليار دولار. الجدول التالي يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي للجزائر مقارنة بالدول الست المنضمة حديثا لتجمع "**بريكس**" خلال الفترة (2013_2023):

الجدول رقم 3: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والدول الست المنضمة حديثا لتجمع "بريكس" خلال الفترة (2013_2023)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	229.70	238.94	187.49	180.76	189.88	194.55	193.46	164.87	186.27	225.56	239.90
الأرجنتين	552.03	526.32	594.75	557.53	643.63	524.82	447.75	385.74	487.90	631.13	640.59

إثيوبيا	47.65	55.61	64.59	74.30	81.77	84.27	95.91	107.66	111.26	126.77	163.70
مصر	288.43	305.60	329.37	332.44	248.36	262.59	318.68	383.82	424.67	476.75	395.93
السعودية	753.86	766.61	669.48	666.00	714.99	846.58	838.56	734.27	874.16	1110	1070
الإمارات	400.22	414.11	370.28	369.26	390.52	427.05	417.99	349.47	415.18	507.06	504.17
إيران	492.78	460.38	408.21	457.95	486.63	327.90	283.65	239.74	359.10	413.39	401.50

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن الناتج المحلي الإجمالي في الدول المنضمة حديثا إلى "**بريكس**" ويتعلق الأمر بـ (الأرجنتين، مصر، السعودية، الإمارات وإيران) كانت أعلى من ذلك المسجل في الجزائر خلال الفترة (2013_2023)، باستثناء إثيوبيا التي سجلت ما قيمته 163.70 مليار دولار سنة 2023 كأعلى قيمة خلال الفترة (2013_2023)، مقابل 239.90 مليار دولار في الجزائر في السنة نفسها، لكنها رغم ذلك فازت بمقعد ضمن تجمع "**بريكس**"، ويمكن تفسير ذلك بتسجيل (إثيوبيا) لمعدلات نمو اقتصادي عالية وسريعة، فهي تعتبر من أكثر الاقتصاديات نموا في إفريقيا. حيث نما الاقتصاد الجزائري بأقل من مرتين خلال الفترة (2013_2023)، مقارنة بالاقتصاد الإثيوبي الذي نمى بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة نفسها، ومنذ بداية الألفية الثالثة نما الاقتصاد الإثيوبي بحوالي 15.5 مرة مقابل 3.5 مرة فقط بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

لنتعمق أكثر في دراسة الاقتصاد الجزائري واقتصادات الدول الست الصاعدة، ونتابع معطيات الجدول التالي الذي يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والدول الست المنضمة حديثا إلى "**بريكس**":

الجدول رقم 4: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للجزائر والدول الست المنضمة حديثا لتجمع "بريكس" خلال الفترة (2015_2029)

البيان	التغير السنوي %									توقعات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2029
الجزائر	3.7	3.9	1.5	1.4	0.9	5.0_	3.8	3.6	4.2	3.8	3.1	2.1
الأرجنتين	2.7	2.1_	2.8	2.6_	2.0_	9.9_	10.7	5.0	1.6_	2.8_	5.0	2.3
إثيوبيا	10.4	8.0	10.2	7.7	9.0	6.1	6.3	6.4	7.2	6,2	6.5	7.0
مصر	4.4	4.3	4.2	5.3	5.5	3.6	3.3	6.7	3.8	3.0	4.4	5.6
السعودية	4.7	1.9	0.9	3.2	1.1	3.6_	5.1	7.5	0.8_	2.6	6.0	3.5
الإمارات	6.8	5.6	0.7	1.3	1.1	5.0_	4.4	7.9	3.4	3.5	4.2	4.5
إيران	1.4_	8.8	2.8	1.8_	3.1_	3.3	4.7	3.8	4,7	3.3	3.1	2.0

المصدر: (صندوق النقد الدولي، أفريل 2023، صفحة 142، 144)

يتضح من خلال الجدول رقم 4 أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للجزائر شهد تراجعا غير مسبوق سنة 2020 بنسبة 5% بفعل جائحة كورونا، ليشهد النشاط الاقتصادي انتعاشا ملحوظا سنة 2021، حيث عرفت هذه السنة ارتفاعا في نسق النمو والذي بلغ 3.8%، نتيجة زيادة إنتاج النفط بنسبة 9.6% مع ارتفاع أسعاره العالمية وزيادة صادرات الغاز الطبيعي نتيجة ارتفاع الطلب خاصة من إيطاليا وإسبانيا. (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 32)

غير أن أرقام الجدول تكشف في المقابل بأن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي المسجل عام 2022 ضعيف في الجزائر مقارنة بالدول المنضمة حديثا لـ "**بريكس**"، وهو ما قد يكون رجح الكفة لصالح قبول ملفات هذه الدول، وشكل عائقا أمام انضمام الجزائر إلى المجموعة. وما يلاحظ أن مصر إلى جانب إثيوبيا وإيران تمكنت من تحقيق معدل نمو إيجابي خلال سنة 2020 التي شهدت ظهور جائحة كورونا، وهو ما يؤكد قدرة هذه الاقتصادات على الصمود خلال الأزمات مقارنة بالجزائر.

وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي المتعلقة بتوقعات الفترة (2024_2029)، المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الدول الست المنضمة حديثا إلى "**بريكس**"، أنها أفضل من تلك المسجلة في الجزائر، حيث تشير التوقعات إلى بلوغها بالنسبة للجزائر 2.1% عام 2029، بينما ستصل إلى 5.6% و7% في مصر وإثيوبيا على التوالي خلال السنة نفسها، في حين يتوقع أن تسجل الأرجنتين وإيران 3.5% و 4.5 في السعودية و الإمارات على التوالي خلال السنة نفسها.

3.3 متطلبات دعم حظوظ الجزائر للانضمام إلى تجمع "بريكس" مستقبلا:

لا شك أن للجزائر فرصة للانضمام إلى تجمع "**بريكس**" مستقبلا، غير أن ذلك يتطلب ضرورة تحقيق جملة من المطالب والشروط، تتضمن وضع خطة تحديث اقتصادي تقوم على مواصلة الجهود في مجال التصنيع والتجارة والاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية، فضلا عن تنويع الاقتصاد ورفع مستويات التصدير، ونسبة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى شرط موافقة جميع دول "**بريكس**" على انضمامها، في ظل امتلاك الجزائر بعض المقومات التي تمثل إضافة لـ "**بريكس**"، فهي تعد أكبر بلد عربي وإفريقي من حيث المساحة، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، وتحتل الترتيب الرابع كأكبر اقتصاد في القارة، فاقت قيمة صادراتها 55 مليار دولار في عام 2023، وهي ثالث دولة عربية من حيث احتياطي

الذهب بـ 173.56 طنا، وفق تقرير المجلس العالمي للذهب **(WGC)** الصادر في جانفي 2024. كما بلغ مستوى احتياطي الصرف في الجزائر أواخر 2023 بناء على معطيات بنك الجزائر 69 مليار دولار وهو رقم مرشح للارتفاع، كما أن للجزائر دينا خارجيا منخفضا للغاية يبلغ 1.65% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعلها أكثر استقلالية في صناعة القرار. هنا جدير بالسؤال فيما إذا كانت الجزائر في حاجة إلى "**بريكس**" أم العكس؟

من جانب آخر تشير الإحصائيات إلى توقعات متفائلة بشأن قدرة الجزائر على رفع الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا، حيث تتم المراهنة لتحقيق ذلك على:

- **إمكاناتها الطاقوية الكبيرة:** خلال السنوات الأخير بلغ معدل إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر نحو 137 مليار متر مكعب، فيما بلغت صادرات الجزائر من الغاز نحو 48.9 مليار متر مكعب عام 2022، مقابل 47 مليار متر مكعب عام 2023. هذا وخصصت الجزائر مبلغ 50 مليار دولار للاستثمار في قطاع الطاقة خلال الفترة (2024_2028)، خصص منها 36 مليار دولار للاستكشاف والإنتاج من النفط والغاز. كما دخلت الجزائر في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات، على غرار شركة "**Eni**" الإيطالية وشركة "**Total Energies**" الفرنسية وشركة "**Occidental Petroleum**" الأميركية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج. (كلاع، 2023، صفحة 102)

- **ارتفاع أسعار النفط:** حذر البنك الدولي من أن استمرار الحرب على غزة وتحول المعركة إلى صراع إقليمي، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 150.00 دولار في عام 2024، ذلك أن تصعيد الصراع الحالي قد يؤدي إلى تقليص إمدادات النفط العالمية بما يصل إلى ثمانية ملايين برميل يوميا، مما يؤدي إلى زيادات حادة في الأسعار. غير أن شركة **Wood Mackenzie** للاستشارات في مجال الطاقة تؤكد أنه إذا تراجع استهلاك الوقود الأحفوري بما يتماشى مع أهداف الانبعاثات الموضوعة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، فإن توقعات أسعار النفط في عام 2030 قد تنخفض إلى 40 دولار للبرميل (كوتشينتو، 2024)، ولذلك فإنه يتعين على الجزائر رفع مداخليها في قطاعات الطاقة المتجددة، والخدمات والفلاحة، ما يعني التوجه نحو دعم النمو خارج المحروقات، مع ضرورة تمكين القطاع الخاص ليصبح محركا للنمو المستدام.

- **مشاريع البنية التحتية:** تعمل الجزائر حاليا على تجسيد مشاريع ضخمة واستراتيجية للبنية التحتية، من شأنها أن تشكل أوراق رابحة لتمكين الجزائر من الانضمام إلى تجمع "**بريكس**"

مستقبلا، نذكر منها الطريق العابر للصحراء وميناء الحمدانية، والتي تجعل منها مدخلا أساسيا إلى أسواق القارة الإفريقية.

- **علاقة الجزائر بدول "بريكس":** تجمع الجزائر بدول "**بريكس**" علاقات اقتصادية واستراتيجية قوية، بالنظر لما تملكه من موارد طبيعية وإمكانات اقتصادية، فضلا عن موقعها الاستراتيجي باعتبارها بوابة إفريقيا، ما يؤكد مصلحة دول "**بريكس**" في ضم الجزائر إليها مستقبلا، كما أن تجمع "**بريكس**" يعتبر بالنسبة للجزائر بوابة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

غير أن الملاحظ أن مسألة الانضمام إلى تجمع "**بريكس**" لا تخضع فقط لجوانب اقتصادية وإنما تحكمها معايير أخرى، وهو ما يؤكده مدير مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي ودول المتوسط (**CERMAM**) بجنيف الباحث والأكاديمي (**حسني عبيدي**)، والذي أفاد بأن المعيار الاقتصادي لم يكن المعيار الوحيد، بدليل أن دولا اقتصادها أقوى من إثيوبيا ومصر مثل اندونيسيا ونيجيريا لم تلتحق بالمجموعة، مشيرا إلى أن الدخل الفردي في نيجيريا 5200 دولار وفي إثيوبيا 2530 دولار، بينما إيران مهددة بعقوبات سياسية واقتصادية واقتصادها متعثر لكن تم قبولها لأن لديها علاقات قوية مع الجميع ومخزونها من النفط والغاز عنصر حاسم. وخلص إلى أن عناصر معقدة ترتبط بخيارات الدول المؤسسة والتفاهمات والمساومات السياسية داخل المجموعة هي المحدد للقبول أو الرفض بالإجماع، إذ يكفي تحفظ واحد لرفض قبول دولة معينة. (عبيدي، 2023)

خاتمة:

يعتبر تكتل القوى الصاعدة "**BRICS**" تحالفا مبنيا على توازنات اقتصادية، وهو يشكل بيئة فاعلة اقتصاديا تجذب إليها العديد من الاقتصاديات الناشئة للعمل كتكتل من القوى الصاعدة الراغبة في لعب دور جماعي مؤثر في النظام العالمي، والقادرة على تحقيق تعاون اقتصادي، صناعي وتجاري متعدد الأقطاب بشروط أكثر عدلا وتوازنا. تطلعت الجزائر لتحصيل كل ذلك وأكثر، فقدمت طلبا رسميا للمجموعة، غير أن مسار الانضمام هذه المرة تعثر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يضم تجمع "**بريكس**" قوى صاعدة تملك موارد وإمكانيات هامة، تسمح لها بتحقيق معدلات نمو سريعة، فضلا عن تسجيل حضور سياسي واقتصادي ملفت على الساحة الدولية.

- اعتمدت مكانة القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي بشكل كبير على الجانب الاقتصادي المتنامي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تخطت هذه القوى ارتدادات الأزمة وتمكنت من تجنب تأثيراتها السلبية، ليتعاظم دورها وتصبح المحرك الأساسي لنمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة وبعدها، وهو الأمر الذي جعلها جديرة بالبحث والدراسة.

- سمحت مجموعة "**بريكس**" بإقحام دول العالم الجنوبي في الإدارة العالمية عبر شراكة اقتصادية واستحداث مسارات طويلة المدى للتعاون داخل المجموعة، بما يدعم مصالح الدول النامية.

- يعكس تلقي مجموعة "**بريكس**" عددا كبيرا من طلبات الترشح للانضمام إليها قوة ونفوذ المجموعة، باعتبارها تمثل صورة العالم متعدد الأقطاب بعيدا عن فكرة القيادة الواحدة.

- سمح توجيه دعوة رسمية لعضوية كاملة لست دول جديدة في "**بريكس**" وهي (مصر، السعودية، الإمارات، إيران، الأرجنتين وإثيوبيا) بتوسيع المجموعة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا، وهي خطوة ينتظر أن تمهد الطريق لعديد الدول للانضمام للتكتل مستقبلا.

- يحـمـل تجمع "**بريكس**" صبغة اقتصادية إلا أنه يلعب في الوقت ذاته دورا سياسيا متناميا على الصعيد الدولي.

- يعتبر نقص تنوع الاقتصاد الجزائري عقبة كبيرة في طريق انضمام الجزائر إلى تجمع "**بريكس**"، ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، وهو ما رأت فيه دول المجموعة عائقا يحول دون ضمان التنوع الاقتصادي داخلها.

- لعب تواضع قيم الناتج الداخلي الخام دورا رئيسيا في رفض ملف انضمام الجزائر إلى تجمع "**بريكس**"، حيث كانت أدنى من تلك المسجلة في الدول المنضمة حديثا إلى هذا التكتل.

- تعتبر سنة 2020 استثنائية بكل المقاييس، بالنظر للأثر الذي تركته جائحة كورونا على اقتصادات دول العالم، وتمكن كل من إيران، مصر وإثيوبيا من تحقيق معدل نمو إيجابي خلال هذه السنة يؤكد قدرة هذه الاقتصادات على الصمود خلال الأزمات، مقارنة بالجزائر التي شهدت تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي فيها بشكل غير مسبوق، وهو ما قد يكون رجح الكفة لصالح هذه الدول على حساب الجزائر.

- تفيد تنبؤات الهيئات الدولية حول معدل نمو إجمالي الناتج المحلي حتى عام 2028 بنمو اقتصادي متدني في الجزائر مقارنة بالدول الست المنضمة حديثا إلى "**بريكس**"، وهو ما يشكل

خلفية لرفض طلب الجزائر، ويؤكد أن التوقعات بشأن حالة الاقتصاد الجزائري ليست كافية لترجيح كفة العضوية لصالح الجزائر.

- في ظل غموض شروط عضوية "**بريكس**"، يظل المعيار الاقتصادي مهما لضمان الانضمام، ولكنه ليس المعيار الوحيد، لأن الخيارات السياسية وعلاقات الدول المؤسسة بدول أخرى خارج التجمع هي المرجح لمسألة الإجماع على قبول أو رفض أعضاء جدد.

وقوفا عند هذه النتائج وفي إطار التأسيس لرفع حظوظ الجزائر للانضمام إلى تجمع القوى الصاعدة "**بريكس**"، نقدم المقترحات التالية:

- ضرورة وضع تدابير لتقليل الخلافات الاقتصادية والسياسية مع دول مجموعة "**بريكس**" الـ 11 والسهر على تنفيذها، مما يؤدي إلى تدعيم حقيقي لفرص التعاون والتنسيق.
- ضرورة بذل جهود أكبر لتنويع الاقتصاد والخروج من حالة الريع والتبعية المزمنة لعائدات النفط، حيث كان ذلك سببا جوهريا في تحفظ بعض دول التجمع على ضم الجزائر.
- ضرورة استثمار العوائد النفطية لتمويل استثمارات خارج قطاع المحروقات، تسمح بالانتقال من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع، قوي، مترابط ومستدام.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، دعما لقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات، وتجنبا لمخاطر تقلبات الأسواق الدولية.
- ضرورة توفير بيئة قانونية و أطر تنظيمية ملائمة لبناء اقتصاد متنوع.
- ضرورة تطوير البنية التحتية لتنويع الجهاز الإنتاجي و تحفيز النمو.
- ضرورة تشجيع القطاع الخاص وتنميته، بإعطائه دورا أكبر في تنفيذ مشاريع قطاعية متنوعة.
- ضرورة العمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح النظام البنكي ومحاربة الفساد والقضاء على البيروقراطية الإدارية تدعيما للاستثمارات الأجنبية.
- ضرورة العمل على بناء تحالفات إقليمية ودولية مبنية على المصالح المشتركة، مع الحرص الشديد على التعامل بواقعية مع الحلفاء التقليديين، لأن إخفاق الجزائر في الانضمام إلى "**بريكس**" يؤكد أن العلاقات بين الدول تحكمها القوة والمصالح المشتركة.

المراجع:

- إحصائيات البنك الدولي.
- بنك الجزائر. (جوان 2024). *التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي*. الجزائر.
- صندوق النقد الدولي. (أفريل 2023). *آفاق الاقتصاد العالمي*.

- صندوق النقد العربي. (2022). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*.
- صندوق النقد العربي. (2023). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*.
- أحمد عسكر. (18 جوان, 2023). *شراكة استراتيجية: أبعاد تطور العلاقات بين روسيا والجزائر، إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية*. تم الاسترداد من https://www.interregional.com
- إسلام إبراهيم حسين. (2021). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة:"الفعالية والجاذبية". (جامعة الإسكندرية، المحرر) *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، 6* (11)، 364، 392.
- أم البنين معلم. (2021_ 2022). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. *أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية* . (جامعة باتنة 1، المحرر) كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة/ الجزائر.
- حسني عبيدي. (24 أوت, 2023). تم الاسترداد من https://twitter.com/hasniabidi/status/1694682351664517270
- شريفة كلاع. (2022). المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم و تنويع الاقتصاد الوطني؟ *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 11* (2)، 909، 931.
- شريفة كلاع. (2023). نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس: أي متطلبات وأي مكاسب؟ *مجلة مدارات سياسية ، 7* (1)، 95، 116.
- عصام بن الشيخ. (2023). السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجا (1992_2022). *مجلة العلوم القانونية و السياسية ، 14* (1)، 162، 189.
- علي بلعربي. (2021). التعاون في إطار مجموعة البريكس و تأثيره على النظام الدولي السائد. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، 8* (1)، 104، 123.
- عمر كوش. (2 جويلية, 2023). *ما الذي يوتر العلاقات بين الجزائر و فرنسا؟* تم الاسترداد من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/opinion
- كريستيان كوتشينتو. (18 جويلية, 2024). *تحليل النفط اليوم وتوقعات أسعار النفط لعام 2024: قد تصل الأسعار إلى ذروتها في الربع الثالث*. تم الاسترداد من capex: https://capex.com/ar/overview/tahlel-alneft-w-twakoat-asaer-alneft
- ليلى عاشور حاجم، و سالي موفق عبد الحميد. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا. (جامعة النهرين، المحرر) *مجلة قضايا سياسية* (46_45)، 1، 46.
- محمود شحماط. (2017). تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب. *مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون* (51)، 52، 67.
- وسن إحسان عبد المنعم. (2020). ترتيبات الإقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمية _تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا_. *مجلة مركز دراسات الكوفة* (58)، 153، 179.

- ياسين بوعبدلي، و أسامة بن عزيز. (2023). انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الإمكانيات والتحديات الاقتصادية. *مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 9* (1)، 117، 132.
- Almeida, R. C. (2021). The mortar of the BRICS: the untold narrative of a Political alliance. *Brazilian Journal of Development , 7* (5), 53558, 53572.
- Baumann, R., Damico, F., Erthal, A., Maiara, A., Carlos, F., Cozendey, M., et al. (2017). BRICS studies and documents. Brasília: the Alexandre de Gusmão Foundation Ministry of Foreign Affairs.
- BRICS : Joint Statistical Publication 2023, (s.d.). BRICS : Joint Statistical Publication 2023.
- SALI OU TOURÉ, F. (2013, Avril). La coopération de l'Afrique avec les pays «BRICS», une troisième voie pour le développement de l'Afrique? *Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique* . Université du Québec, Montréal.
- Tandon, R., & Bandyopadhyay, K. K. (June 2013). *Civil Society – BRICS Engagement: opportunities and challenges.* New Delhi: Published by Forum for democratic global governance & Society for Participatory Research in Asia.
- Valjalo, T. F. (2018, September). Is South Africa worthy of it's Bric in Brics? *Submitted in accordance with the requirements for the degree of masters of commerce in the subject business management* . University of South Africa.